

ملخص التقرير الاقتصادي عن شهر إبريل.

يتناول التقرير الدوري الذي قام بإعداده فريق العمل بإدارة البحوث بالغرفة التجارية للقاهرة عن شهر إبريل ٢٠١٣ الموضوعات التالية.

“نشرة أسعار السلع الأساسية بالسوق” في إطار متابعة حركة الأسواق رصدت نشرة المؤشرات السعريه خلال هذا الشهر ومقارنتها بأسعار البيع للمستهلك الشهر الماضي ما يلي :

سجلت “الحبوب والبقول” ثبات في أسعار بيع معظم أصناف المجموعة بإستثناء ارتفاع أسعار بيع العدس بجبة المستورد والفاصوليا الجافة بنسب ١٤، ١٦،٥ على الترتيب، وشهدت مجموعة “الزيوت والمسلية” زيادة ملحوظه في أسعار بيع أصنافها حيث تراوحت نسب الزيادة بين ٢ وحتى ١٢ كما سجلت أسعار بيع السكر المعبأ زيادة بلغت ٥،٦ وبلغ متوسط الزيادة في أسعار بيع أصناف الشاي ٨،٢، أما مجموعة “الجبن، والألبان” فقد سجلت متوسط الزيادة في أسعار بيع أصنافها ٣،٧، وبالنسبة لمجموعة “اللحوم، والدواجن، والأسماك” فقد استقرت أسعار بيع اللحوم الحمراء الطازجة، والمجمدة، أما الدواجن والبيض فقد شهدت ارتفاع بيع دجاج المزارع (الأبيض، والأحمر) بنسبة ٧،٧ والدجاج البلدي بنسبة ٨،٧، والمجمد ١٠،٣، كما ارتفع سعر بيع كرتونة بيض المزارع (أبيض وأحمر) بنسبة ٨،٣ وثبات سعر بيع كرتونة البيض البلدي، وبخصوص الأسماك فقد سجلت الأصناف متوسط زيادة في أسعار البيع بلغت ٦،٨ حيث تراوحت الزيادة في الأصناف الطازجة بين ٣ وحتى ٦، أما الأصناف المجمدة فبلغ متوسط الزيادة في أسعار بيعها ٨ والجمبيري ١٨،٢ وبالنسبة لمجموعة “الخضر، والفاكهة” فقد بلغ متوسط الزيادة في أسعارها نسبة ٦،٢ كما شهدت “المنظفات الصناعية” ارتفاعاً نسبته ٥،٤، أما بخصوص سوق “مواد البناء” فقد ارتفع متوسط سعر بيع حديد التسليح بنسبة ٣ وتراجع سعر بيع الأسمنت بنسبة ٢،٨، وذلك بالمقارنه بأسعار بيعهما الشهر الماضي.

“تحليل جانبي العرض والطلب على القمح والدقيق” نظراً للأهمية الاقتصادية للقمح لكونه من أهم المحاصيل الغذائية الرئيسية في مصر حيث يعتمد عليه غالبية أفراد الشعب المصري كمصدر رئيسي للغذاء، ألقى التقرير الضوء على الوضع المحلي للقمح خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٢ من خلال مبحثين، كشف المبحث الأول “تطور حجم المعروض المحلي” من خلال رصد كمية الإنتاج وحجم الواردات أنه على الرغم من زيادة الإنتاج بمتوسط معدل نمو سنوي ٢،٣، إلا أن دوره يتراجع أمام الواردات التي تنمو بنحو ١٣

سنوياً في تغطية إحتياجات الطلب المحلي، حيث إنخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من ٥٥ تقريباً عام ٢٠٠٨ حتى وصلت إلى ٥٠ عام ٢٠١٢، ثم إنتقل التقرير في المبحث الثاني إلى عرض “تطور الطلب المحلي على الدقيق” خلال الفترة قيد البحث وأظهر إتجاه حجم الاستهلاك النهائي من الصافي من الدقيق نحو الزيادة بمتوسط معدل نمو سنوي ٤، مع تراجع متوسط نصيب الفرد من ١٣٦،٦ كجم عام ٢٠٠٨ إلى ١٣٣،٩ كجم عام ٢٠١٠ ثم ارتفع حتى وصل بنهاية الفترة إلى ١٣٨،١ كجم.

“تحليل جانبي العرض والطلب المحليين على البصل” إستهدف التقرير بيان مدى قدره الإنتاج المحلي على تغطية الطلب خلال الفترة من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٢ حيث رصد المبحث الأول زيادة متتالية في كمية الإنتاج المحلي من البصل حتى وصل أقصاه بنهاية المدة مسجلاً متوسط معدل نمو سنوي قدره ١١ تقريباً خلال الفترة، وكشف المبحث الثاني أن الاستهلاك يمثل نحو ٨٥ من حجم المعروض المحلي ((الإنتاج - الصادرات) + الواردات)، ليسجل متوسط إستهلاك الفرد نحو ١٧ كجم خلال الفترة ثم إنتقل في المبحث الثالث إلى الفائض الموجه للتصدير حيث إرتفعت كمية صادرات البصل كنسبة من الإنتاج المحلي من ٢٠ أول الفترة حتى وصل إلى ٢٩ بنهايتها ليرتفع حجم الصادرات بنحو ٨٥،٥ عن مستوى بداية الفترة وبمتوسط معدل نمو سنوي ١٧ تقريباً، إلا أن الملاحظ أن معدل نمو صادرات البصل في العامين الأخيرين ليست على مستوى بداية الفترة، وفي الختام أوصى التقرير بأهمية العمل على زيادة تنافسية البصل المصري وحل مشاكل تصديره حتى يستعيد إحتلال مكانته في السوق العالمي.

“التصفيات الموسمية - شتاء ٢٠١٣” ألفت المحنة الاقتصادية بظلالها على فترة التصفيات الموسمية في ظل ما تعانيه الأسر المصرية من إنخفاض في قيمة دخولهم الحقيقية نتيجة إرتفاع الأسعار وترشيد المستهلكين لقرارات الانفاق على إحتياجاتهم، هذا وقد هدف التقرير إلى تحليل أسعار البيع للمستهلك (قبل التخفيض، وبعد التخفيض) بإستخدام المنسوب سعري لقطاعات (الملابس الجاهزة، المفروشات، والسجاد، والأدوات المنزلية، والأجهزة الكهربائية المنزلية) ففي قطاع الملابس الجاهزة سجل متوسط نسبة التخفيض الممنوحه على الملابس الحريمي والأطفال ٢١ تقريباً لكل منهما، على حين بلغ متوسط نسبة التخفيض على الملابس الرجالي ١٦، أما قطاع المفروشات فقد بلغت نسبة الخصم أقصاها في البطاطين لتصل إلى ٢٦، تلاها الخصم على المفارش والملايات بنسبة ١٥، وأخيراً الكوفرتات والوبريات بنحو ١٢ لكل منهما، وبالنسبة للسجاد فسجل متوسط نسبة خصم ١٢، أما الأدوات المنزلية فتراوحت نسب الخصم بين ١٠، و ٣٠ باختلاف الأصناف، وأخيراً سجل قطاع الأجهزة الكهربائية المنزلية نسبة خصم في المتوسط بلغت ١٣ على أسعار البيع.

“الدعم السلعي أسبابه ونتائجه” يعتبر الحديث عن الدعم من الموضوعات الشائكة، فهي قضية متعددة الجوانب تمس مصالح الغالبية العظمى من الشعب المصري وتحمل عدة وزارات مسئولية تقديمه للمواطنين كأحد الوسائل التي تستخدمها الدولة في إعادة توزيع الدخل والتخفيف من حده الفقر، إلا أننا نقف أما إشكاليات هل الدعم ضرورة ولا يمكن الاستغناء عنه؟ هل الدعم يمثل عبئاً شديداً على الموازنه العامة للدولة؟ هل الدعم هو سبب الأزمة الاقتصادية؟ كيفية إستهداف الفئات الأولى بالرعاية، إلا أنه من الضروري إعادة النظر في هيكل الدعم (مباشر، أو غير مباشر) ولمن يقدم، وتصحيح ما به من تشوهات لضمان تحقيق العدالة والتكافؤ.

هذا وتناول التقرير من خلال نقاطه: “نبذه عن الدعم، تطور الانفاق العام والدعم، الأهمية النسبية لبنود الدعم في إجمالي الانفاق العام، الأهمية النسبية لبنود الدعم في إجمالي النفقات الجارية، الأهمية النسبية لبنود دعم السلع في إجمالي الدعم.